# تحليل جغرافي لظاهرة البطالة في العراق

ا.م. د. حسين عليوي ناصر الزيادي
جامعة ذي قار – كلية الآداب- قسم الجغرافية

حسين عليوي ناصر الزيادي ، تحليل جغرافي لظاهرة البطالة في العراق،
مجلة اداب جامعة ذي قار العدد(١٣)، ٢٠١٥ ، ص٢١٣ ـ ٢٥١

# تحليل جغرافي لظاهرة البطالة في العراق

**ا.م. د. حسين عليوي ناصر الزيادي***
**جامعة ذي قار – كلية الآداب- قسم الجغرافية**

**المقدمـــــــة : ( Introduction)**

تعد البطالة Unemployment من أخطر و أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الشعوب ، و تختلف حدتها من دولة الى اخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم العلل الاجتماعية ، و تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار الامني والسياسي . وهي عملية التوقف الاجباري او الاختياري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل ويقصد بالقوة العاملة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الاطفال والعجزة وكبار السن ، وفي معظم دول العالم يكون سن العمل محصور بين 15 و 65 عام . ومع ارتفاع نسبة نمو السكان من جهة وزيادة الاعتماد على الانتاج من جهة اخرى فأن ظاهرة البطالة تزداد وضوحاً في معظم الدول النامية .

يهدف البحث الى بيان وتحليل ظاهرة البطالة* وتباينها المكاني و الزماني متخذا من الحدود الإدارية للعراق إطارا للبحث ، وقد افترض البحث ان هناك تباينا واضحا في مستويات البطالة بين محافظات العراق نتيجة لعوامل ومتغيرات جغرافية متعددة ، وتعقب الفرضية الرئيسة فرضيات ثانوية تندرج ضمن الفرضية العامة ولا تتعارض معها . أما منهجية البحث ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي للوقوف على نمط التباين المكاني لمشكلة البطالة .

أما مصادر الدراسة ، فقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات التي وفرتها الجهات الرسمية المتمثلة بوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء . فضلا عن بيانات منظمة العمل العربية والتقرير العربي لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية .

وفيما يتعلق بهيكلية البحث ، فقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم الدراسة الى ثلاثة مواضيع تناول الأول منها مفهوم البطالة وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية ،

---

* تدريسي في قسم الجغرافية - كلية الآداب ، مدير وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في جامعة ذي قار

* البطالة لفظ مقابل للعمالة والعامل والعاطل يكونان على طرفي نقيض (ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الأول ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص٢٢٧)

في حين تناول الموضوع الثاني البعد الزمني للظاهرة قيد الدراسة ، بينما خصص الموضوع الثالث لدراسة بعض مقاييس البطالة ومنها معدل التعطل . وقد كشفت الدراسة عن جملة من الاستنتاجات والتوصيات تم إدراجها في نهاية البحث ضمن قائمة الاستنتاجات والتوصيات .

**اولا ـ مفهوم البطالة واثارها**

يرتبط العمل والإنتاج بوجود الإنسان وبقائه** ، وتعرف البطالة على أنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكنهم لم يجدوه (١) ، كما يعرف العاطلين على أنهم عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي (٢) . وتشترط منظمة العمل الدولية (ILO ) وجود الرغبة في العمل والسعي للحصول عليه والقبول به عند مستوى الأجر السائد لكن الشخص لايجده [٣] فيصنف عندئذ بكونه عاطلا.

ان آثار البطالة لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط ، اذ أن للعمل ثلاثة ابعاد أساسية هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي ثم البعد السياسي ، اما البعد الاقتصادي فيتمثل بكون العمل الوسيلة الشرعية المتعارف عليها للحصول مستوى معيشة لائق ، أما البعد الاجتماعي فيتمثل بكون العمل وسيلة للحصول على المركز الاجتماعي ومن خلاله يتم اكتساب التفاعل الاجتماعي وتحديد نوع المهنة والنشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية فهو معيار لقيمة الانسان الاجتماعية ومكانته ووسيلة في الوقت نفسه للتفاعل الاجتماعي مع الافراد والجماعات. ويتمثل البعد الثالث بكون العمل وسيلة لاستتباب الامن واستقرار المجتمع ، وهناك بعد اخر للعمل هو البعد الشخصي كونه وسيلة مهمة لتحقيق الذات وإظهار الإبداعات والشعور بالمسؤولية ووجود الدور المناسب في المجتمع [٤].

---

** أكدت الشريعة الإسلامية على العمل والاكتساب من خلال العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة :

وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ - التوبة ـ الآية ـ ١٠٥

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ـ الجمعة ـ الآية ــ ٩

هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ـ الملك ـ الآية ـ ١٥

ومن الناحية النفسية فالعمل يضفي على حياة الإنسان معنى ، وهو أساس الرضا عن الذات والصحة النفسية . ويوفر الكثير من متطلبات بناء الجسم ووظائف الاعضاء فالعمل على هذا الاساس يوفر للإنسان كل احتياجاته بدنيا ونفسيا واجتماعيا واقتصاديا كما ان العمل الفني هو الرابط بين الانسان والحضارة وفي الظروف التي لا يجد فيها الانسان عملا يؤديه يختل الانسجام الذي يحققه العمل لشخصية الانسان وتتولد المشكلات الضارة بحياة الفرد والجماعة .

والبطالة أمر مذموم على الدوام غير انه في العصر الحديث الذي يتميز بظاهرة الازمات الاقتصادية الحادة بات ظاهرة تتمخض في الغالب عن الركود الاقتصادي الذي يصاحب حالة التخلف الاقتصادي حتى ان العالم بات يقسم من الوجهة الاقتصادية الى عالمين متقدم ومتخلف . وتزداد البطالة بشتى انواعها وتصاحب التخلف ، وتقل البطالة مع التقدم والنمو الاقتصاديين وعالمنا العربي هو جزء من هذا العالم يتبع المعسكر الذي يسير في درب النمو بخطوات حثيثة في بعض أجزائه [٥] .

وغالبا ما تقترن ظاهرة البطالة بالإحباط وكثرة وقت الفراغ وانخفاض المستوى الاقتصادي وظهور المشكلات الاجتماعية وسوء التغذية والأمية وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية والتشرذم الاجتماعي ، فضلا عن تناقضات اجتماعية وصراعات طبقية ، لذا يلجا الشباب وهم الفئة الأكثر معاناة من الظاهرة الى تصرفات وسلوكيات اجتماعية تتعارض مع البناء الاجتماعي للمجتمع في محاولة منهم للهرب من الواقع الضيق فتجد مظاهر الجريمة والجنوح والانحراف وتعاطي الممنوعات ارضية خصبة لها في هذا المناخ [٦] بحيث تزداد نسبة وقوع جرائم السرقة والنشل والسطو والاعتداء في المجتمعات التي تزداد فيها نسبة البطالة في المجتمع [٧] .

**ثانيا ـ القوى العاملة في العراق**

تقسم القوى البشرية الى قسمين فهناك القوى غير العاملة أي خارج قوة العمل وهناك القوى العاملة الداخلة labor force ، أي الداخلة ضمن قوة العمل والتي تعمل في قطاعات الإنتاج production sector أو قطاع الخدمات service sector وهي جزء هام من السكان الذين يعملون مقابل اجر او مرتب يتقاضونه وعليها تعتمد الدولة اعتمادا حتميا في تحقيق أهدافها . وينبغي التفريق بين مفهومي

القوى العاملة والسكان في سن العمل وذلك لان كثيرين ممن هم في سن العمل لا يعدون ضمن القوى العاملة كالمقعدين ومعظم ربات البيوت والطلبة وغيرهم ، في حين ان كثيرين ممن هم ليسوا في سن العمل لكنهم يعملون ويعدون ضمن القوى العاملة كبعض صغار السن وبعض المسنين الذين تجاوزوا سن العمل وما زالوا يعملون [٨]

وتعتبر نسبة المشاركة أهم مؤشر لقياس تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة . وتحسب هذه النسبة بعدد السكان في سن العمل والذين يعملون في بلد ما . ويعني ارتفاع هذه النسبة أن جزءا كبيرا من سكان البلد يعملون، ويعني انخفاضها أن جزءا كبيرا من السكان غير منخرطين بشكل مباشر في انشطة السوق اما لانهم لا يعملون او لانهم خارج قوة العمل .

اوضحت الاحصائيات أن نسبة المشاركة في القوى العاملة العراقية تصل الى 42 %، حيث يصل عدد العاملين الى 7.9 مليون ، بواقع 72% ذكور و 13 % اناث من الذين تزيد اعمارهم عن 15 سنة ، وهي نسبة منخفضة قياسا بالمتوسط العالمي البالغ(71%) . اما الفئة العمرية 35-44 سنة ، فتشكل النساء نسبة 16% من اجمالي القوى العاملة العراقية وهي الفئة الاكثر نشاطاً في سوق العمل ، كما ان ذوي التعليم العالي اكثر نشاطاً في سوق العمل وبخاصة بين النساء ، فنسبة النساء المشاركات في القوى العاملة من بين اللواتي يحملن شهادة دبلوم فأعلى تصل الى 68 % مقارنة مع 8 % من بين النساء اللواتي لم يحصلن على شهادة التعليم العالي . اما الفروقات بين الرجال حسب التعليم فهي قليلة ، اعلاها كان لذوي التعليم العالي حيث يصل الى89 % .

يعد السكان في سن العمل الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الاقتصاد الذي قد يتسرب عدداً منهم بسبب البطالة الاختيارية الى جانب الاجبارية فيرفع من درجة الاعالة في الاقتصاد والتي سجلت (113 ) عام 1977 ، علماً ان هذه الدرجة تزداد كلما ازداد معدل نمو السكان مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة التي أكدتها الإحصاءات تاريخياً وللمدة1977 -1997 حيث كان معدل نمو السكان3.1% في حين لم تتجاوز نسبة نمو قوة العمل عن 2.7% وذلك لتأثر القوى العاملة خلال هذه المدة بحزمة عوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية منها طبيعة التركيب

العمري لسكان العراق والذي يميل لفئة السكان صغار السن ( اقل من 14 سنة )واتساع مجالات التعليم الذي ساهم في عدم الالتحاق المبكر الى سوق العمل ناهيك عن انخفاض نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي، في حين اكدت المسوح الإحصائية بعد عام 2003 انخفاضا ملموساً في درجة الإعالة في الاقتصاد العراقي الى (76) عام 2008 مقارنة بمعدل نمو السكان 3 % متأثرة بتغير التركيب العمري للسكان لصالح فئة السكان من سن العمل التي ارتفعت نسبتها الى58.4% عام 2008 مما يعني دخول العراق نطاق الهبة الديموغرافية ، علماً ان ارتفاع هذه النسبة لا يعني انخفاضاً في درجة الإعالة فقط بل يعني عرضاً اضافياً متاحاً من قوة العمل سيدخل سوق العمل الذي قدر للمدة 2004 -2007 بما يقارب (1331970) عامل مما يتطلب توليد فرص عمل لهذا العرض الإضافي من قوة العمل الحالي والمستقبلي في ظل قيود انتاجية ومالية ومؤسساتية واختلالات واضحة المدى في حجم وتوزيع قوة العمل حسب الانشطة والقطاعات الاقتصادية [٩]

قُدر المجموع الكلي لقوة العمل في العراق بقطاعيه العام والخاص بنحو (5072811) عام 2002 ازداد الى (7664177 ) عام 2007 ، وكانت نسبة التشغيل للقوى العاملة في القطاع العام 19.3% عام 2002 انخفضت الى 14.7% عام 2007 كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في العراق شكلاً ومضموناً بعد عام 2003 في حين استحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر التي ازدادت من 80.7 %عام 2002 الى 85.3% عام 2007 [١٠].

قد كان للتحضر انعكاسات على طبيعة اتجاهات التشغيل في العراق ، تلك الانعكاسات عكست الأثر السلبي لدرجة التحضر في هيكل التشغيل والتي تعمقت حدتها بعد عام 2003 ، حيث ازدادت نسبة المشتغلين في الأنشطة غير السلعية من إجمالي المشتغلين من 59% عام 2006 إلى 82% عام 2008 مما يدل على عجز قطاع الصناعة التحويلية على استيعاب الزيادة في قوة العمل والتي لم تشكل نسبة المشتغلين فيه سوى 5.9% عام 2006 وازدادت عام2008 لتصل إلى 13.7% مما يجسد الأثر السلبي لارتفاع درجة التحضر والبالغة بحدود 65 % عام 2008 ويؤكد على أن انتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة لم يكن بفعل عوامل التصنيع والجذب كما هو الحال في مسارات التطور التاريخية للدول المتقدمة وإنما بسبب عوامل الطرد من الريف .وإذا ما نظرنا إلى هيكل المشتغلين حسب النوع الاجتماعي فنجد ان نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي منخفضة ومتأثرة بمجموعة

عوامل مؤسساتية وثقافية واقتصادية وقانونية عمقت من حدة هذا الانخفاض مقارنة بالذكور ويعود ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء في العراق إلى عدة أسباب ، من بينها الثقافة الذكورية السائدة، وشح فرص العمل عموماً ، والتمييز بين الجنسين في مستوى التشغيل والأجور وارتفاع مستوى الإنجاب .

وبمقارنة المشاركة الاقتصادية للمرأة العراقية بالمرأة العربية (١٥ سنة فما فوق) في القوى العاملة والبالغة ١٣% ، فقد بلغت مشاركة المرأة العربية في المعدل ٢٢,٨% وهي الاقل بالنسبة للعالم واقاليمه المختلفة فالمعدل العالمي يبلغ ٥١,٣% ، بينما يبلغ المعدل للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ٥٢,٧% [١١] .

**البعد التاريخي للبطالة في العراق**

لم تظهر البطالة في العراق بمستوياتها الحالية واثارها الخطيرة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم فمعدلاتها لم تتجاوز ٤ % ،بحسب احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء ، وهو امر يعزى الى ما شهده البلد من ظروف التجنيد الالزامي وبالتالي فان فرص العمل في القطاعين الخاص والعام كانت اكثر مما هو متوفر من يد عاملة لذا كانت السوق العراقية تستقطب العمالة العربية كالعمالة المصرية بالدرجة الاولى .

بعد عام 2003 اصبحت البطالة خطرا حقيقيا يهدد الاقتصاد العراقي ويلقي بظلاله على اجواء الاقتصاد بعد ان تفاقمت المعدلات وتنوعت الاتجاهات وتعددت الاسباب بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة الى الارتفاع لتصل معدلاتها الى 28% حسب مسح التشغيل والبطالة لعام 2003 علما ان هناك مصادر تشير الى مستويات عالية من البطالة عام ٢٠٠٦ تصل الى 29.5 % [١٢] ، اما في عام ٢٠٠٤ فقد اشار البعض الى وجود ٤ مليون عاطل من اجمالي قوة العمل البالغة ٨ مليون أي ان نسبة البطالة تقدر بحوالي ٥٠% [١٣] ، ثم تراجع الى 15% عام 2008 ، كما يتضح من الجدول (١) والشكل (١) ، حيث يعزي البعض هذا الانخفاض الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 والهادفة إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني [١٤] . ويبدو ان هذا الانخفاض لا يشير فقط الى وجود سياسة تشغيلية استطاعت استيعاب الكم الهائل من الايدي العاملة ، لكنه يشير الى اختلاف المعيار الذي في ضوءه تم تحديد العاطل عن العمل وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا .

ان البطالة من الظواهر التراكمية التي يصعب معالجتها مع الزمن ، اذ كلما امتدت المدة الزمنية تراكمت افواج جديدة من العاطلين لتقف في صف من سبقوهم ، لذا فان الارقام السابقة التي تشير الى وجود انخفاض كبير في مستويات البطالة في العراق امر يستدعي وقفة موضوعية دقيقة لبيان الاسباب الحقيقية لوجود هكذا ارقام .

وبمقارنة معدل البطالة في العراق فانها تتباين بحسب الدول العربية الآسيوية والإفريقية لتصل قيمتها الى ١٦,١% في الدول العربية الافريقية مقابل ١٣,٨% بالنسبة للدول العربية الآسيوية بحسب احصائيات عام ٢٠٠٨، وبذلك فان البلدان العربية ستحتاج بحلول العام ٢٠٢٠ إلى ٥١ مليون فرصة عمل جديدة. وستشكل هذه الوظائف الجديدة حاجةً ماسة من أجل استيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل[١٥] ، كما ان معدل البطالة يتباين بحسب الدول العربية فيصل الى ادنى حد له في الكويت (١,٧%) في حين بلغ معدله ٥٠% في الصومال[١٦] ، اما في الاتحاد الأوربي فقد بلغت نسبة البطالةِ ١٢,٢ % في عام ٢٠١٣ وكانت معدّلات البطالة الأوطأ في النمسا (٤,٩ %)، ألمانيا (٥,٤ %) ولوكسمبورغ (٥,٦ %)، والأعلى في اليونان (٢٧,٠ %) في ٢٠١٣ ، إسبانيا (٢٦,٨ %) والبرتغال (١٧,٨ %) للعام نفسه [١٧].

**الجدول (١)**

**معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس للسنوات* – 2003 - ٢٠٠٨**

| السنة | الحضر | | | الريف | | | الاجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | اناث | اجمالي | ذكور | اناث | اجمالي | ذكور | اناث | اجمالي |
| 2003 | 31.1 | 22.3 | 30.0 | 28.9 | 6.7 | 25.4 | 30.2 | 16.0 | 28.1 |
| 2004 | 28.3 | 22.4 | 27.7 | 31.2 | 3.1 | 25.7 | 29.4 | 15.0 | 26.8 |
| 2005 | 18.6 | 22.7 | 19.3 | 20.2 | 2.6 | 16.9 | 19.2 | 14.2 | 18.0 |
| 2006 | 19.7 | 37.4 | 22.9 | 15.0 | 8.0 | 13.2 | 16.2 | 22.7 | 17.5 |
| 2007 | 11.4 | 14.7 | 11.9 | 12.3 | 5.0 | 11.0 | 11.7 | 11.7 | 11.7 |
| 2008 | 13.7 5 | 25.0 | 15.2 | 15.2 | 8.4 | 13.4 | 14.3 | 19.7 | 15.3 |

**المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤ ، ٢٠٠٩ ،جدول (٨) ،ص٣٧**

* في عام ٢٠١١ اختلفت بيانات البطالة في العراق فقد بلغت بحسب المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٠/٢٠١١ (٦,٣%) ،في حين صرح وزير التخطيط المنشور في ٣ حزيران ٢٠١٢ بانها تبلغ (١٦,٠%)

**الشكل (١)**
**معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨**

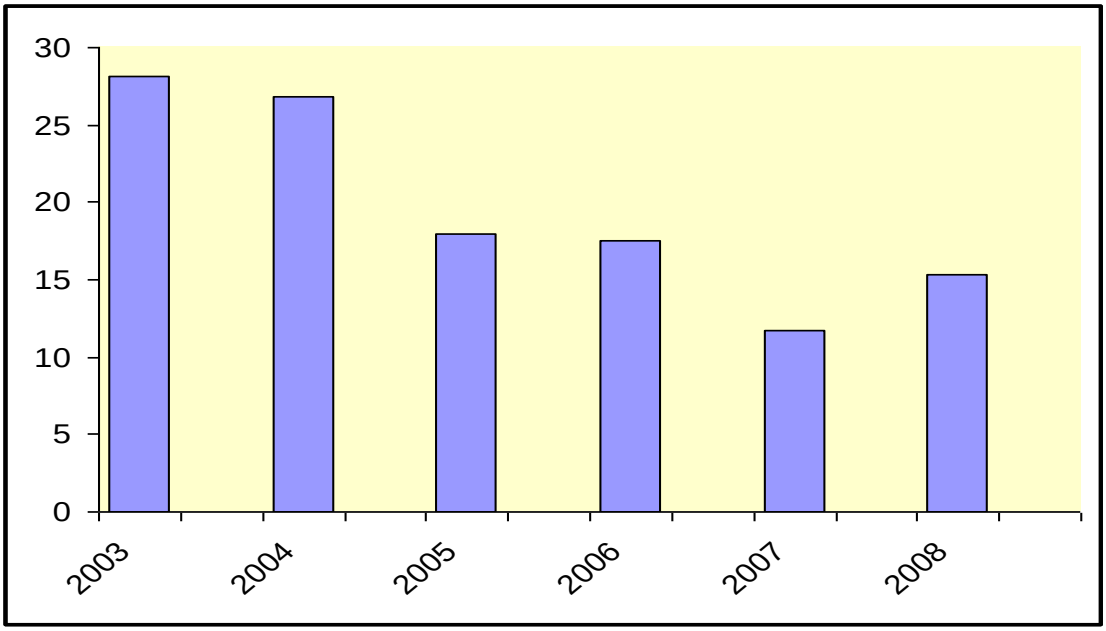


**المصدر : جدول (١)**

كما أظهرت بيانات مسح التشغيل والبطالة ان معدلات البطالة بين الذكور كانت الأعلى عام 2003 والبالغة 30.2% انخفضت الى 14.3% عام 2008 في حين ارتفعت معدلات البطالة للإناث عام 2008 الى 19.6% بعد ان كانت 16% عام 2003 ، وقد اتسم معدل البطالة بين صفوف فئة الشباب بعمر (15 – 24) سنة بالارتفاع واستحوذت على نسبة 30% من العاملين وكان معدل البطالة بين ذكور هذه الفئة 30% مقارنة 32% للإناث في حين سجلت الفئة العمرية ( 60 - 64 ) سنة اقل معدل للبطالة 4.63% حسب نتائج مسح عام 2008 كما يبدو الاختلاف أكثر وضوحاً عند المقارنة بين الحضر والريف إذ تراجع معدل البطالة في الحضر من 30% عام 2003 إلى حوالي 16%عام 2008 في حين انخفضت النسبة في الريف من 25.4 % عام 2003 إلى حوالي 13% عام 2008 كما يتضح من الشكل (٢).

**الشكل (٢)**

**معدلات البطالة في العراق حسب البيئة للسنوات 2003-2008**

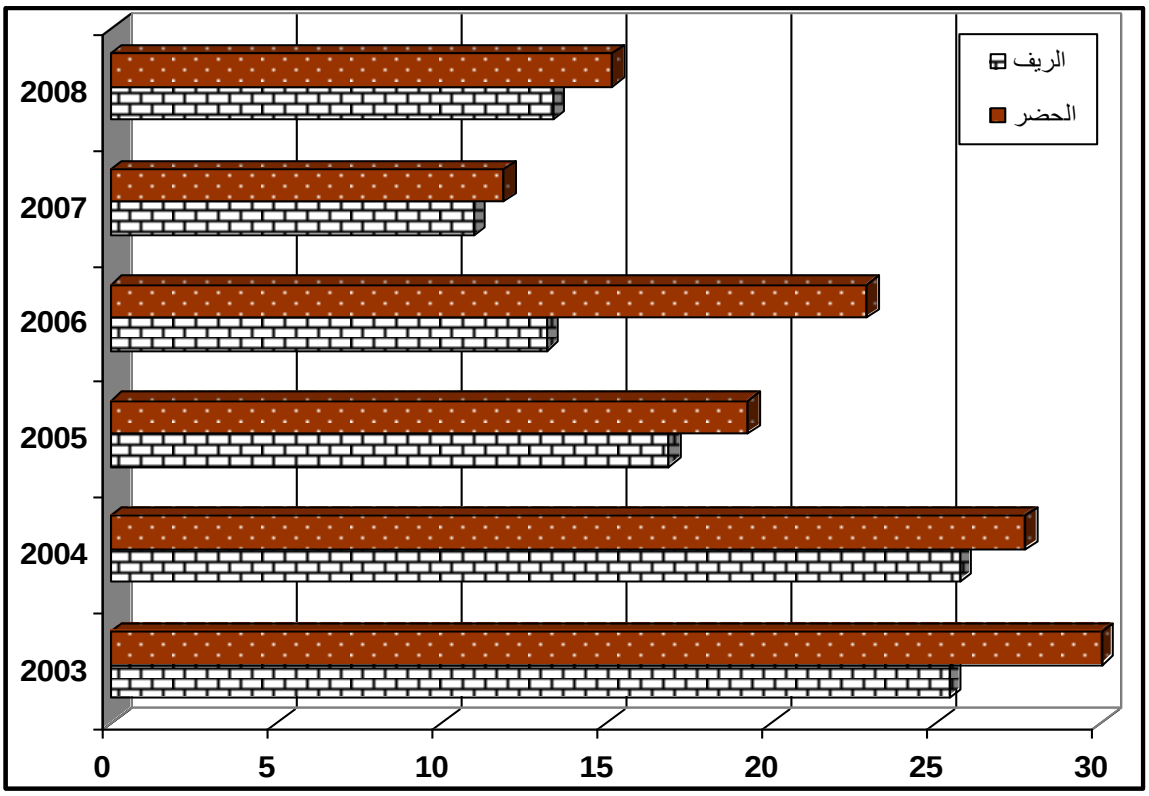


**المصدر : جدول (١)**

ان انخفاض نسب اجمالي البطالة في العراق في المدة اللاحقة لعام ٢٠٠٥ لا يعني وجود انخفاض حقيقي في تلك المعدلات ، لكن هذا الانخفاض يشير الى اختلاف المعيار المتبع في قياس الظاهرة قيد الدراسة ، فالمعيار الجديد المتبع ان كل شخص لو اشتغل لمدة ساعة خلال الاسبوع السابق لعملية المسح لا يسجل ضمن العاطلين عن العمل [١٨] ،ويستبعد عن جداول البطالة وهذا لم يكن المعيار المتبع سابقا في العراق ،بل تم العمل به تماشيا مع منظمة العمل الدولية ، وهو معيار يتداخل مع مفهوم العمالة الناقصة التي تعرفها منظمة العمل الدولية بانها الرغبة في الحصول على مزيد من العمل أو نوع آخر من العمل . ويكون معدل ساعات العمل عمله أقل من ٣٥ ساعة أسبوعيا ويرغب بالقيام بالمزيد من العمل. وقد أشار مسح البطالة للعام ٢٠٠٦ بان ١٠،٣٨% من العاملين العراقيين هم من العمالة الناقصة ، ووفقا للتعريف القياسي الدولي للبطالة وهو كل شخص لم يعمل ولو ساعة واحدة وكان قادرا على العمل وبحث عنه بشكل جاد خلال الأيام السبعة التي سبقت يوم المقابلة .فقد اشارت النتائج الى ان معدل البطالة وصل الى 8 % في العراق بواقع

7 % بين الرجال و13 % بين النساء ، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل 653 ألف عاطل عن العمل منهم 496 ألف رجل و 157 ألف امرأة .وتتركز البطالة ضمن الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة ، حيث تصل الى 18 % بواقع 27 % بين الشابات و17 % بين الشباب الذكور، وتنخفض بين الرجال كلما زاد تأهيلهم العلمي ، حيث ان معدل البطالة بين الرجال الذين حصلوا على تأهيل علمي دبلوم فأعلى وصل الى 6 % ، مقابل 14% من بين النساء اللواتي حصلن على تأهيل دبلوم فأعلى .كما ان البطالة اعلى في الحضر مقارنة مع الريف [١٩]

**التباين المكاني بحسب المحافظات**

يعد التباين المكاني من المفاهيم الجغرافية المهمة التي لايمكن تجاوزها في الدراسات الجغرافية ، وهي من المفاهيم التي يركز عليها الجغرافي كونها تعطيه شخصية تميزه عن غيره من العلوم . ولاتكاد تخلو ظاهرة ما من التباين والاختلاف ومنها مستويات البطالة في دول واقاليم العالم المختلفة . وفي العراق ساهمت العوامل الطبيعية والبشرية في وجود تباين واضح في مستويات البطالة التي انخفضت في المحافظات ذات الانشطة الاقتصادية المتنوعة ومنها محافظات ونينوى وكركوك واربيل ، في حين ارتفعت مستويات البطالة في المحافظات ذات الانشطة الاقتصادية المتواضعة والمصحوبة بارتفاع الحجم السكاني ومنها محافظتي ذي قار والانبار.

وفقا للتعريف القياسي الدولي للبطالة الذي يشير الى كل شخص لم يعمل ولو ساعة واحدة وكان قادرا على العمل وبحث عنه بشكل جاد خلال الأيام السبعة التي سبقت يوم المقابلة . فقد اشارت النتائج الى حصول محافظتي ذي قار والانبار على النسبة الاعلى لمعدل البطالة بواقع 17% و16% على التوالي يليهما محافظة ديالى بنسبة14 % ومحافظة كركوك كانت فيها البطالة هي الادنى حيث وصلت النسبة الى 2 % يليها 4 % في اربيل ثم 5 % في محافظة نينوى [٢٠].

وهذه النسب تؤكد على اتخاذ ظاهرة البطالة في العراق بعداً جغرافيا اتخذ مساراً باتجاه توطن البطالة في مناطق جغرافية معينة .وقد استحوذت ذي قار على أعلى المعدلات وبنسبة 28% عام 2007 ، ولعل غياب الامن وعجز مشاريع إعادة الأعمار عن توليد فرص عمل جديدة وانخفاض تخصيصات الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة وغياب الاستثمار الأجنبي المعزز لمبدأ تشغيل قوة العمل

الوطنية وعدم فاعلية المنح والقروض الخارجية باتجاه توليد فرص عمل. جميعها تعد حزمة من العوامل ذات التأثير المتبادل في رفع معدلات البطالة في العراق [٢١] .

**التوزيع النسبي للعاطلين :**

ويبين الجدول (٢) والشكل (3) التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بحسب المحافظات العراقية ومنه يتضح ان محافظة بغداد قد استحوذت على اعلى نسبة للعاطلين بلغت ٢٣,٥٤% من اجمالي العاطلين في البلاد ، في حين جاءت محافظة نينوى بالمرتبة الثانية بنسبة ٩,٧٣% من اجمالي العاطلين تلتها البصرة وبابل والسليمانية بالمراتب الثالثة والرابعة والخامسة وبنسب بلغت ٦,٢٤% و ٦,١٩% و٥,٩٩% من اجمالي العاطلين على التوالي ، وعموما فان المحافظات الخمس تستحوذ على اكثر من نصف اعداد العاطلين في العراق في حين توزع النصف الباقي على المحافظات الاثني عشر الاخرى .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تقسيم المحافظات العراقية وفقا لتوزيع العاطلينوكما يتضح من الخريطة (١) كالاتي :

- المستوى المرتفع : اكثر من ١٠% وتنفرد العاصمة بغداد بهذا المستوى بنسبة ٢٣,٥٤% من اجمالي العاطلين عن العمل وتظهر الفجوة واسعة جدا بين نسبة العاطلين في العاصمة بغداد وبين المحافظات الاخرى ،ويصل الفارق بين بغداد واقرب المحافظات الى حوالي ١٢% .
- المستوى المتوسط: يتراوح هذا المستوى بين ٥-١٠ % تنطوي تحت هذا المسمى سبعة محافظات هي نينوى التي سجلت اعلى النسب (٩,٧٣%) والبصرة (٦,٢٤%) وبابل (٦,١%) ، اما السليمانية والانبار وذي قار فقد سجلت نسبا لم تتجاوز ٥,٩%
- المستوى المنخفض :ويشمل هذا المستوى اغلب المحافظات العراقية ، اذ يضم احد عشر محافظة هي ديالى(٤,٠٢) صلاح الدين (٤,١٦%) واربيل (٤,١%) وواسط (٣,٥٣%)والنجف (٣,٤%) والقادسية (٣,٣٣%) ، اما محافظات المثنى ودهوك وكركوك وكربلاء وميسان فلم تتجاوز نسب العاطلين فيها ٣% .

والعرض السابق يقودنا الى نتيجة مهمة وهي وجود ارتباط بين نسبة السكان في المحافظات ونسب العاطلين عن العمل فمحافظة بغداد التي تشكل المحافظة الاولى سكانا والتي يربو سكانها على السبع ملايين نسمة سجلت المرتبة الاولى

في نسب العاطلين ، في حين مثلت محافظة المثنى التي تحتل المرتبة الاخيرة بعدد السكان المركز الاخير في نسبة العاطلين .

**الجدول ( ٢ )**

**التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بعمر (١٥) سنة فأكثر بحسب الجنس لسنة ٢٠٠٨**

| المحافظة | العاطلين(الف نسمة) | ذكر% | أنثى % | مجموع |
|---|---|---|---|---|
| نينوى | 2680 | 9.75 | 9.71 | 9.73 |
| كركوك | 425 | 2.59 | 2.79 | 2.69 |
| ديالى | 926 | 4.77 | 4.80 | 4.78 |
| الانبار | 1085 | 5.89 | 5.62 | 5.76 |
| بغداد | 4190 | 23.86 | 23.22 | 23.54 |
| بابل | 1219 | 6.08 | 6.31 | 6.19 |
| كربلاء | 488 | 2.64 | 2.75 | 2.70 |
| واسط | 645 | 3.53 | 3.54 | 3.53 |
| صلاح الدين | 1005 | 3.99 | 4.05 | 4.02 |
| النجف | 627 | 3.44 | 3.36 | 3.40 |
| القادسية | 708 | 3.28 | 3.39 | 3.33 |
| المثنى | 717 | 2.30 | 2.40 | 2.35 |
| ذي قار | 2192 | 5.71 | 5.53 | 5.62 |
| ميسان | 640 | 3.06 | 2.85 | 2.96 |
| البصرة | 1176 | 6.21 | 6.26 | 6.24 |
| دهوك | 577 | 2.93 | 3.09 | 3.01 |
| أربيل | 698 | 4.10 | 4.22 | 4.16 |
| سليمانية | 927 | 5.89 | 6.10 | 5.99 |
| المجموع | 20923 | 100.00 | 100.00 | 100.00 |

**جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، إحصاءات السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨، جدول (٣-٨١) ،ص١٢٧**

**الشكل (٣)**

**التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بعمر (١٥) سنة فأكثر بحسب الجنس لسنة ٢٠٠٨**

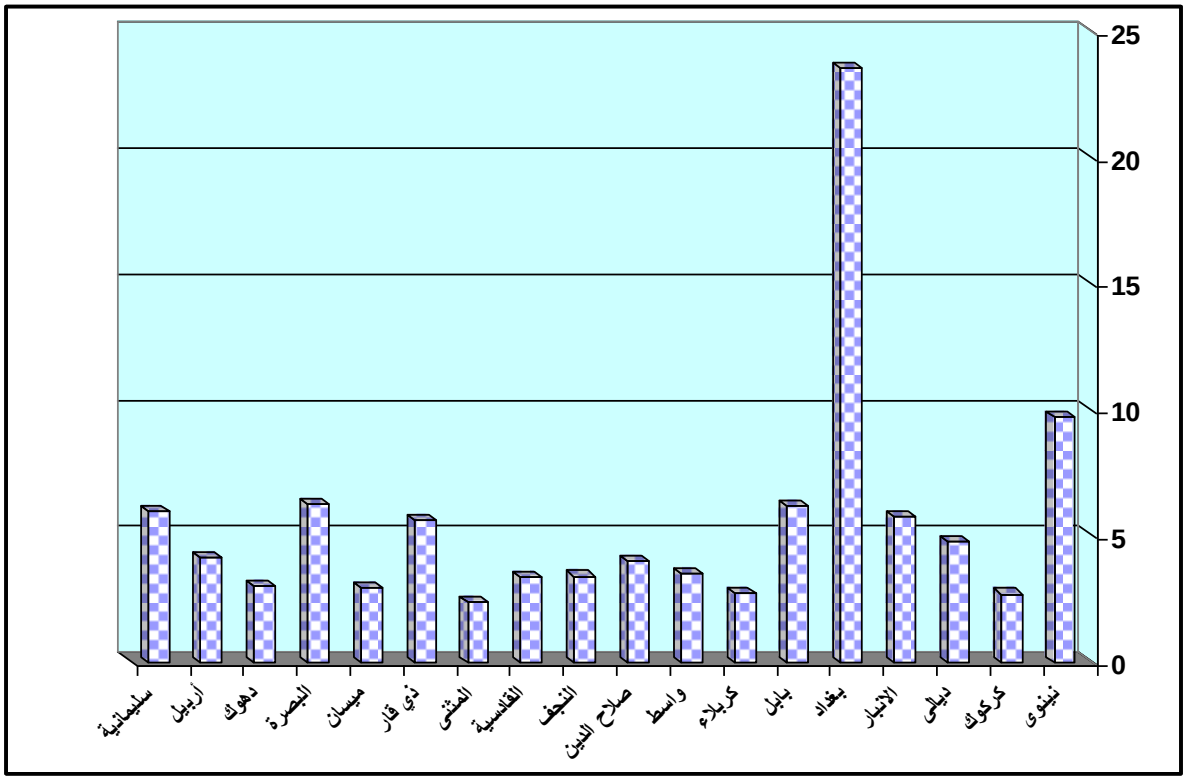


**المصدر : جدول (٢)**

**الخريطة (١) الفئات النسبية بحسب نسب العاطلين في المحافظات العراقية**

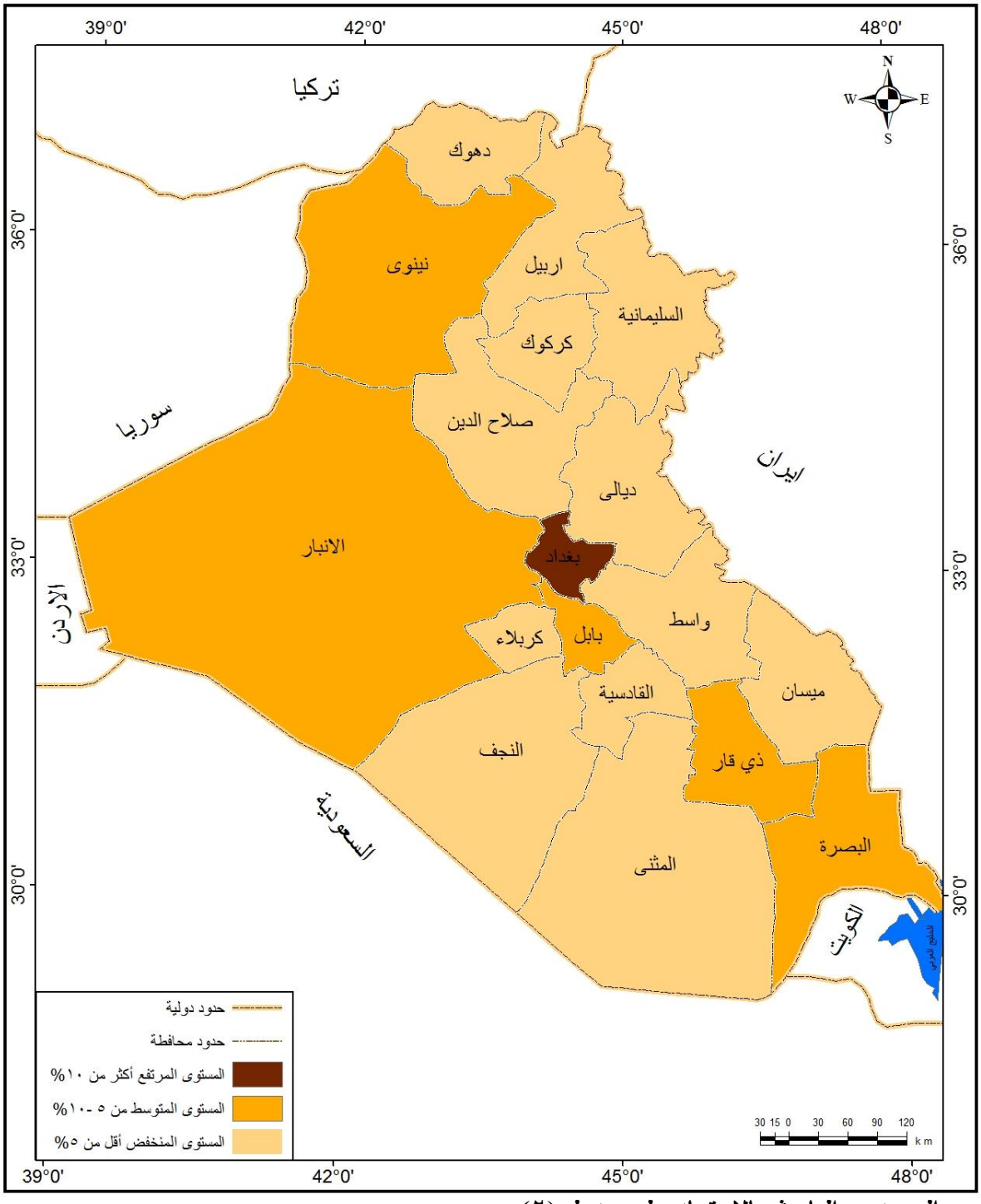


**المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٢)**

**تباين معدلات البطالة في العراق**

على الرغم من الانتقادات التي توجه الى معدل البطالة كمقياس لمعرفة درجة البطالة لانه يقسم العاطلين على الفئة النشطة عموما وهذه الفئة لا تدخل جميعها في سوق العمل لانها تشتمل على العجزة والمعوقين والطلبة ونزلاء السجون وربات البيوت ، الا ان هذا المقياس يبقى الاكثر شيوعا في الدراسات الجغرافية والاقتصادية حيث يتم استخراجه وفق الاتي [٢٢] :

$$\text{معدل البطالة لاجمالي السكان} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{الفئة النشطة}} * ١٠٠$$

لمتابعة معدلات البطالة بحسب المحافظات العراقية يمكن الاستعانة بالجدول (٣) والشكل (٤) ومنه يتضح ان محافظة ذي قار قد احتلت المرتبة الاولى بمعدل قدره ٣٠,٨١% مع ارتفاع معدل بطالة الاناث ليصل الى ٤٦,٩٣ % وهو ايضا اعلى معدل للبطالة تسجله الاناث بحسب محافظات العراق يرافق ذلك ارتفاع في معدل بطالة الذكور مسجلة نسبة قدرها ٢٨,٢% . ومحافظة ذي قار هي احدى محافظات جنوبي العراق التي تشكل مع محافظتي البصرة وميسان مثلث تنتشر خلاله اهوار الجنوب التي تعد اكبر نظام بيئي في المنطقة ، وتحتل الاهوار اكثر من ثلث مساحة المحافظة [٢٣]. حيث شهدت اهوار الجنوب عموما ومنها اهوار محافظة ذي قار هجرة جماعية او عملية نزوح كبرى باتجاه المدن لاسيما تلك المتاخمة للأهوار بسبب الأحداث السياسية التي عمت المنطقة خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن المنصرم والتي ألقت بظلالها على المنطقة ، الامر الذي ساهم بارتفاع معدلات البطالة [٢٤].

وجاءت محافظة المثنى بالمرتبة الثانية ، اذ بلغ معدل البطالة فيها ٢٤,٨٦% ، والمثنى من المحافظات ذات المساحة الواسعة تأتي محافظة المثنى في المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد محافظة الانبار ، حيث تبلغ مساحتها (٥١٧٤٠ كم٢ ) وهي بذلك تشكل نسبة قدرها (١١،٨٩ %) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢ كم٢ ) [٢٥] ، وتنخفض فيها الكثافة السكانية لانها مع اتساع مساحتها تمتاز بانخفاض حجمها السكاني لذا جاءت بالمرتبة الاخيرة في جميع التعدادات السكانية ليصل في عام ٢٠١٢ إلى (٧٣٥٩١٠)[ ٢٦] ، والمحافظة تعتمد في اقتصاداتها على الزراعة والرعي وهي فضلا عن ذلك سجلت اعلى مستويات الفقر في العراق . اما المرتبة الثالثة فقد سجلتها محافظة نينوى بمعدل قدره ٢١,٩١% ، وتمثل المحافظات الثلاث

الفئة الاعلى لمعدلات البطالة . اما المحافظات الاخرى فقد تراوحت نسب البطالة فيها بين ١٨,٠١% كما هو الحال في صلاح الدين و١١,٧٧% كما هو الحال في العاصمة بغداد مع ميل واضح لجانب الاناث اللاتي ارتفعت معدلات البطالة لديهن في جميع المحافظات ، وهو امر يشير الى ان العوائق والعقبات الاجتماعية مازالت تشكل عائقا امام تعليم المرأة ودخولها سوق العمل كما ان مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي يتأثر الى حد ما بالحالة الزواجية فاغلب الاناث ينصرفن بعد الزواج الى ادارة المنزل وتربية الاولاد ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للذكور فقد يكون الزواج دافعا لهم للانخراط في سوق العمل (٢٧) .

**الجدول (٣)**

**معدلات البطالة في المحافظات العراقية لعام ٢٠٠٨**

| المحافظة | ذكر | أنثى | مجموع |
|---|---|---|---|
| نينوى | ٢١,٣١ | ٢٧,٦٩ | ٢١,٩١ |
| كركوك | ١٢,٢٧ | ١٤,٥٠ | ١٢,٦٣ |
| ديالى | ١٣,٢٧ | ٢٠,١٢ | ١٤,٦٢ |
| الانبار | ١٤,٣٧ | ١١,٦٨ | ١٣,٧٧ |
| بغداد | ١٠,١٨ | ١٧,١٤ | ١١,٧٧ |
| بابل | ١٢,٢٥ | ١٢,٥٥ | ١٢,٣٤ |
| كربلاء | ١١,٥٦ | ٢٨,٩٣ | ١٤,٢٠ |
| واسط | ١٢,٤٦ | ١٣,٥١ | ١٢,٧١ |
| صلاح الدين | ١٩,٨٠ | ١٠,٨٦ | ١٨,٠١ |
| النجف | ١٣,٢٤ | ٢٢,٧٧ | ١٤,٤٨ |
| القادسية | ١٤,١٤ | ١٧,٢١ | ١٤,٧٨ |
| المثنى | ٢٦,٧٨ | ١١,٢٧ | ٢٤,٨٩ |
| ذي قار | ٢٨,٢٢ | ٤٦,٩٣ | ٣٠,٨١ |
| ميسان | ١٦,٧٨ | ١٤,٣٩ | ١٦,٥٨ |
| البصرة | ١٤,٨٩ | ٢٠,٠٧ | ١٥,٥١ |
| دهوك | ١٣,٢٩ | ٣٩,٧٢ | ١٦,٩١ |
| اربيل | ٧,٤٩ | ٣٦,٠٣ | ١٣,٢٢ |
| السليمانية | ٧,٩١ | ٢٧,٤١ | ١١,٨٨ |
| المجموع | ١٤,٣٣ | ١٩,٦٤ | ١٥,٣٤ |

**المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي"مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨،ص ٣٣.**

**الشكل (٤)**
**معدلات البطالة في المحافظات العراقية لعام ٢٠٠٨**

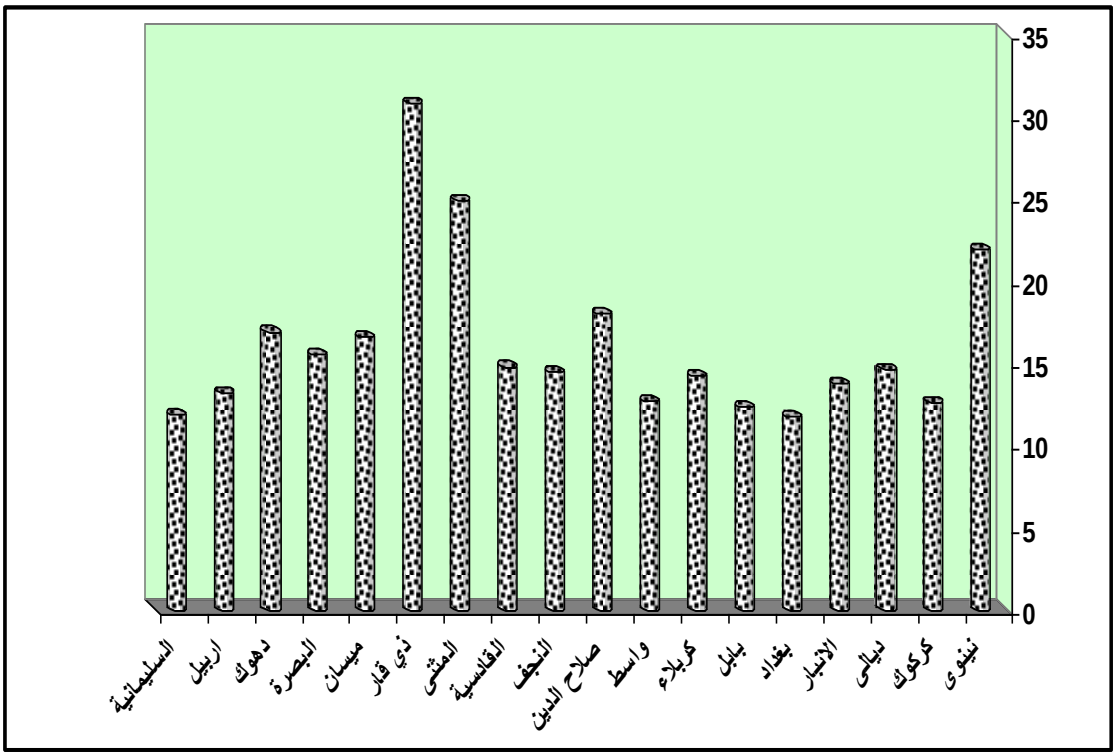


**المصدر : الجدول (٣)**

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تقسيم محافظات العراق الى ثلاث مستويات تبعا لمعدلات البطالة السائدة كما يتضح من الخريطة (٢) وهي كالاتي :

١- المستوى الاول : ويرتفع معدل البطالة في هذا المستوى عن ٢٠% ويتمثل هذا المستوى في محافظات ذي قار والمثنى ونينوى حيث سجلت المحافظات الثلاث معدلات بلغت ٣٠,٨١ % و ٢٤,٨٩% و ٢١,٩١% على التوالي ، ويلاحظ ارتفاع الفارق بين المحافظات الثلاث الذي وصل الى حوالي ٩% .

٢- المستوى المتوسط: يتراوح هذا المستوى بين١٤-٢٠% .تنطوي تحت هذا المستوى اغلب محافظات العراق وتمثله كل من صلاح الدين (١٨,٠١%) ودهوك(١٦,٩١%) وميسان (١٦,٥٨%) والبصرة (١٥,٥١%) و ديالى (١٤,٦٢%) والقادسية ( ١٤,٧٨% ) والنجف (١٤,٤٨%) ولا يوجد مدى واسع بين المحافظات التي يشملها هذا المستوى .

٣- المستوى المنخفض : وينخفض هذا المستوى عن ١٤% ويسود في سبعة محافظات هي الانبار واربيل وكركوك وبابل وواسط والسليمانية وبغداد وبمعدلات بلغت ١٣,٧٧% و ١٣,٢٢% ١٢,٦٣%و ١٢,٣٤% و ١٢,٧١% و ١١,٨٨% و ١١,٧٧%

## الخريطة (٢) معدلات البطالة بحسب المحافظات العراقية

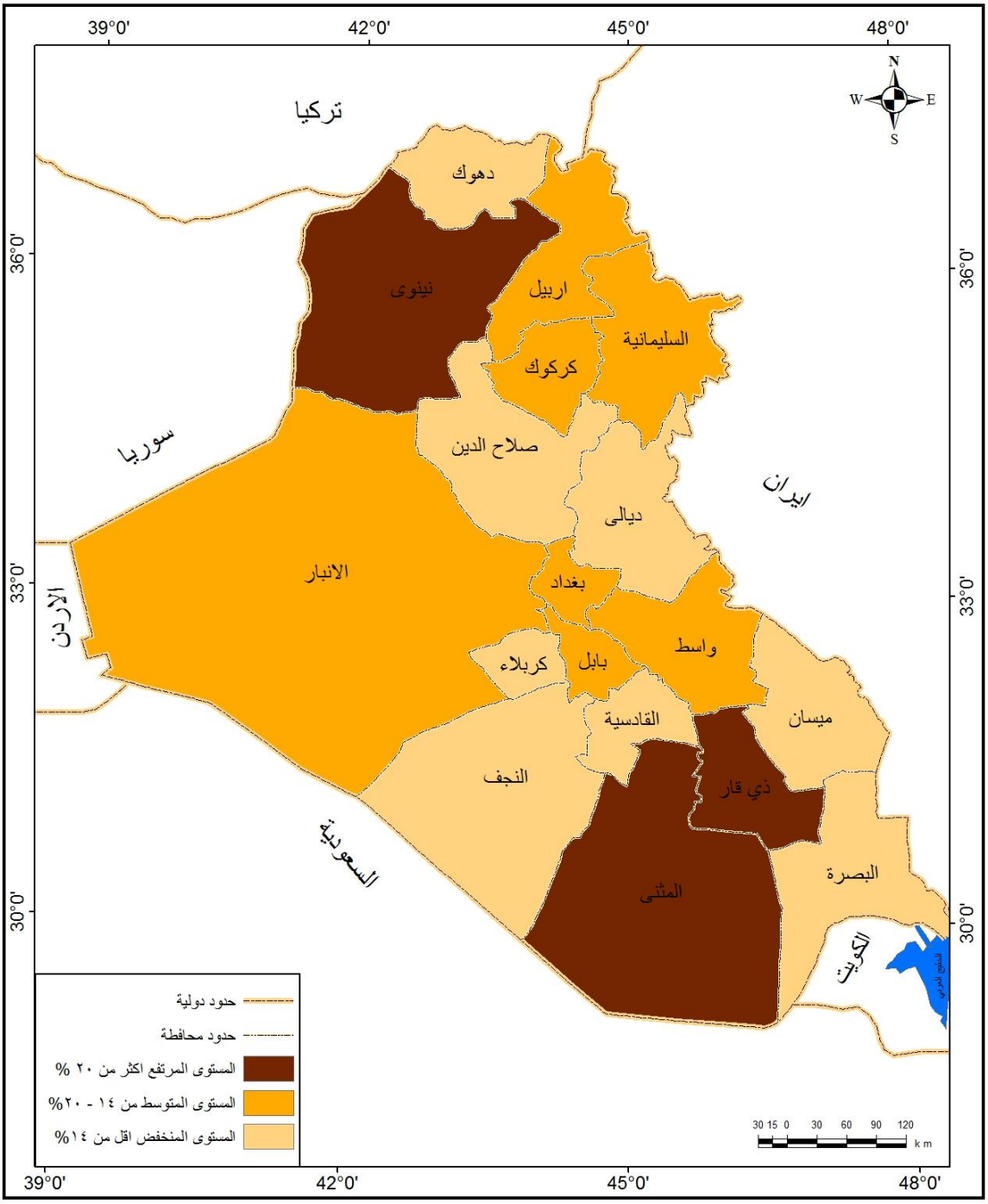


**المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٣)**

لقد سجلت العاصمة بغداد ادنى معدلات البطالة وهو امر يعكس اتساع مساحة العمل وتوفره على عكس المحافظات الجنوبية التي سجلت معدلات بطالة مرتفعة ، والجدير ذكره ان هناك الكثير من الباحثين عن العمل يهاجرون الى العاصمة للعمل في المؤسسات الخدمية .

اما المحافظات الشمالية (السليمانية ، دهوك، اربيل) فيبدو ان الاستقرار الامني والاقتصادي الذي عاشته منذ تسعينيات القرن الماضي قد ساهم في انخفاض معدلات البطالة فيها ، ولكن المثير للانتباه ان هناك فجوة واسعة في معدلات البطالة بين الذكور والاناث ، فمعدل بطالة الاناث بلغت ٢٧,٤١% في محافظة السليمانية مقابل ٧,٩١% للذكور ، وتنطبق الحال بالنسبة لمحافظة اربيل التي سجلت اناثها معدل بطالة بلغ ٣٦,٠٣% مقابل ٧,٤٩ % للذكور ، اما محافظة دهوك فقد سجلت اعلى معدل لبطالة الاناث بين المحافظات الشمالية بنسبة ٣٩,٧٢% مقابل ١٣,٢٩% للذكور.

ان التحليل الجغرافي لواقع البطالة في العراق يظهر تباينا كبيرا لأسباب تتعلق بالنشاط الاقتصادي السائد فمحافظة ذي قار التي سجلت المرتبة الاولى في معدل البطالة تمتاز بوجود مساحات كبيرة ضمن اقسامها الجنوبية عبارة عن اهوار وقد تعرضت تلك المساحات الى التجفيف فشهدت هجرة واسعة تعد احد أنواع التهجير القسري ، رغم ان سببها لم يكن مباشرا ، إلا ان السكان اجبروا على النزوح لأنهم فقدوا مواردهم ومصادر عملهم ، لان بيئة الاهوار تكفلت بتوفير فرص عمل مختلفة للسكان تتناسب وقابلياتهم الذهنية والبدنية . وقد تزامن ذلك مع زيادة سكانية واضحة في الاقضية والمدن المتاخمة للأهوار وللتدليل على ذلك فقد ارتفع الحجم السكاني لقضاء سوق الشيوخ وهو احد الاقضية المتاخمة لهور الحمار ليبلغ ٧٢٧٧٦ نسمة عام ١٩٩٧ بعدما كان ٥٠٣٢٢ نسمة عام ١٩٨٧ وبمعدل نمو بلغ ٣,٨% للمدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧. وصاحب ذلك بروز أحياء سكنية جديدة في ضواحي تلك المدن وضغط كبير على مرافق التنمية وبروز العديد من المشكلات الاجتماعية في المدن كالبطالة والفقر والجريمة وعمالة الاطفال [٢٨].

اما ارتفاع معدلات البطالة في محافظات نينوى التي جاءت بالمرتبة الثالثة من بين محافظات العراق في معدلات البطالة فالباحث يلتمس في ذلك سبب مهم وهو الواقع الامني المتدهور لهذه المحافظة الحدودية ، علما ان محافظة نينوى تمتلك مخزونا كبيرا من الموارد المختلفة . والحال تنطبق ايضا على محافظة الانبار التي تعد المحافظة الاولى من حيث المساحة في العراق . اما الانخفاض النسبي لمعدلات البطالة في محافظة البصرة فيعود الى تركز المنشآت والمصانع النفطية الكبيرة التي ساهمت في استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة في المحافظة ، أما محافظتي النجف وكربلاء فهما من المحافظات التي يغلب عليها الطابع الديني ، حيث تلعب السياحة الدينية دور رئيسا في استيعاب قوة العمل .

**التوزيع النسبي للعاطلين بحسب التركيب العمري**

للتركيب العمري أهمية في تقسيم الأنشطة الاقتصادية حسب فئات العمر المختلفة . فضلا عن اهميته من الناحية السياسية والجيوبولتيكية وذلك من خلال معرفة أعداد القادرين على حمل السلاح والدفاع عن الوطن ، والذين هم في سن العمل ، والذين ينبغي إعالتهم وتوفير فرص العمل الملائمة لهم . ناهيك عن أهميته للعاملين في المجالات التخطيطية والتنموية على اختلاف مشاربهم ، كما يؤثر التركيب العمري على معدل الخصوبة لان قدرة المجتمع على الإنجاب تتوقف على عدد الإناث في اعمار معينة . ولان التركيب العمري مرتبط بشكل وثيق مع خصائص ديموغرافية اخرى مثل معدل المواليد والوفيات ، ومعدل الهجرة ومعدل الزواج فانه ينبغي توخي الحذر عند المقارنات والتحليل الذي يشتمل على هذه الخصائص [٢٩].

يتبين من خلال الجدول (٤) والشكل (٥) ان معدلات البطالة اتخذت شكلا تنازليا مع تقدم الفئات العمرية ، فقد بلغ اعلى معدل لها ضمن الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة ،حيث بلغ ٣٤,١٢% ، اما الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة فقد انخفض معدل البطالة لديها ليسجل معدلا قدره ٢٧,٠٩% ، ويستمر انخفاض معدلات البطالة في فئات العمر اللاحقة ليسجل ادنى حد له ضمن الفئة ٦٠-٦٤ سنة بمعدل ٤,٦٣ %، علما ان معدلات البطالة تكاد تكون متقاربة ضمن فئات العمر ٣٥-٦٤ سنة فهي تنحصر بين ٨-٤% ولا يوجد الفارق الكبير الذي تم تسجيله في فئات العمر المتقدمة . ويبدو

ان التسلسل التنازلي لهذا المعدل امرا طبيعيا في ضوء حصول الشخص على فرصة العمل مع تقدم السن وتخرجه من الدراسة ، فضلا عن عامل الزواج وتكوين الاسرة والشعور بالمسؤولية ، ومن ثم السعي للحصول على فرصة العمل .

**الجدول (٤)**

**معدل البطالة حسب الفئة العمرية والجنس لسنة ٢٠٠٨**

| الفئة العمرية | ذكور | اناث | الاجمالي |
|---|---|---|---|
| 19-15 | 37.07 | 21.62 | 34.12 |
| 24-20 | 25.19 | 35.64 | 27.09 |
| 29-25 | 15.70 | 25,68 | 17.66 |
| 34-30 | 8,72 | 19.14 | 10.72 |
| 39-35 | 5.48 | 16.75 | 7.71 |
| 44-40 | 5.03 | 12.62 | 6.55 |
| 49-45 | 4.71 | 6.80 | 5.16 |
| 54-50 | 4.67 | 5.73 | 4.88 |
| 59-55 | 4.97 | 5.02 | 4.98 |
| 64-60 | 4.77 | 3.77 | 4.63 |
| 65 + | 5.41 | 4.26 | 5.30 |
| الاجمالي | 14.33 | 19,64 | 15.34 |

**جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، نتائج التشغيل والبطالة في العراق ،٢٠٠٩ ، الجدول (٣-٣) ، ص٣٥**

**الشكل (٥)**
**معدل البطالة حسب الفئة العمرية والجنس لسنة٢٠٠٨**

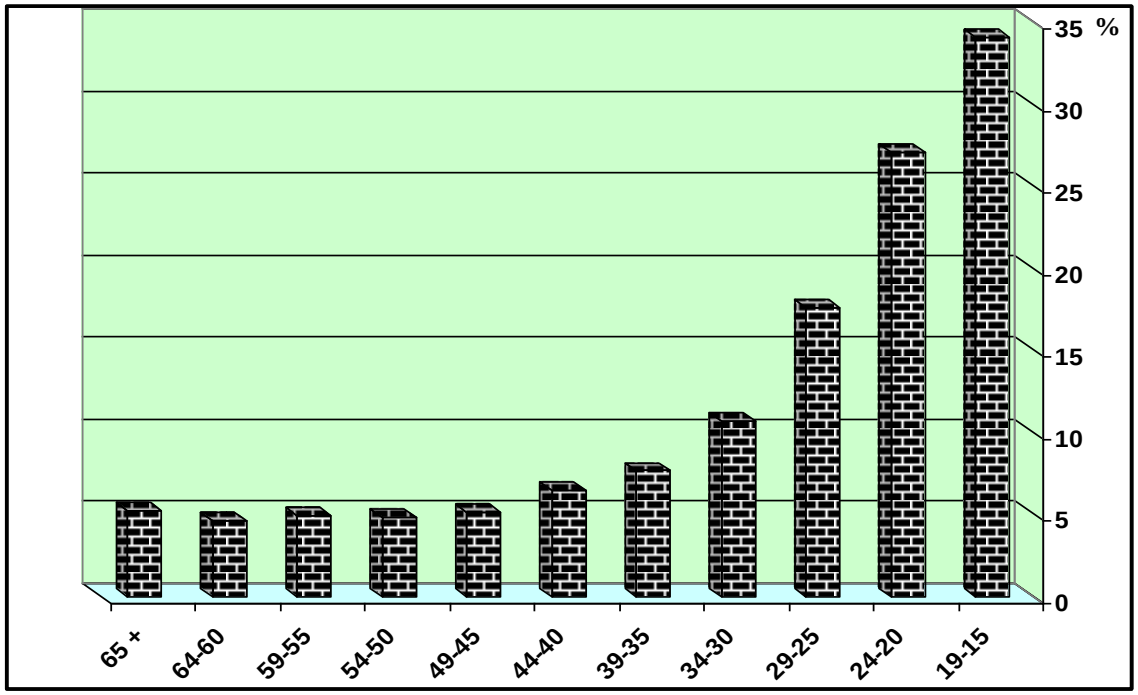


**المصدر : جدول (٤)**

**معدلات البطالة بحسب التحصيل الدراسي**

ان للتحصيل الدراسي تأثيرا ملموسا في نسبة مساهمة الذكور والإناث في القوى العاملة ، لأن التعليم يسهم بشكل كبير في تأخير سن الدخول الى قوة العمل بحسب المدة التي يقضيها الشخص في الدراسة فضلا عن ان التعليم يمكن ان يحدد النشاط الاقتصادي الذي يسهم به الذكور والإناث من خلال التحصيل العلمي ، لذلك سيكون للتحصيل العلمي أثر في تحديد طبيعة المهنة التي سيزاولونها وتنسجم مع رغباتهم حيث تعاني قوة العمل العراقية من نقص واضح في المجالات الاختصاصية والمهنية والحرفية ،

يتضح من خلال الجدول (٥) والشكل (٦) ان معدلات البطالة تتباين بحسب التحصيل الدراسي ، اذ ترتفع معدلات البطالة لغير الحاصلين على شهادة لتصل الى مستوياتها الى (١٦,٤%) ، ويبدأ الانخفاض بشكل طفيف لمستويات الابتدائية والمتوسطة والاعدادية والدبلوم ، لكنها ترتفع مرة اخرى لتسجل اعلى حد لها (١٦,٦%) للحاصلين على تحصيل البكالوريوس ، علما ان هناك دراسات اشارت الى ان نسبة البطالة بين حملة البكالوريوس تبلغ ١٩,٨% من اجمالي البطالة

لمختلف المستويات العلمية ، في حين بلغت نسبة البطالة لخريجي المدارس المهنية ١٨،٣% [٣٠]. الامر الذي يشير الى تفشي البطالة بين صفوف خريجي الجامعات بسبب عدم ملائمة مخرجات التعليم مع الحاجة الحقيقية للسوق ، وفي ذلك اشارة واضحة الى وجود فرق شاسع بين التعليم وحاجات المجتمع واهتمامه بتشييد المواطن أكثر من تأهيله بصرف النظر عن حاجة المجتمع[٣١]. ومن الطبيعي ان تنخفض مستويات البطالة بعد ذلك بالنسبة للحاصلين على الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) .

الملاحظ من خلال تتبع معطيات الجدول (٥) ارتفاع معدلات البطالة بالنسبة للإناث لجميع مراحل التحصيل الدراسي ، فالبطالة بالنسبة للإناث من خريجات الدراسة المتوسطة سجلت ٣٤,١% مقابل ١٢,٠% للذكور . اما بالنسبة لخريجي الدراسة الاعدادية فقد سجلت بطالة الاناث ٣٠,١% مقابل ١٢,٣% للإناث وتستمر معدلات بطالة الاناث بالارتفاع بالنسبة لحملة البكالوريوس لتسجل ٢٣,٥% مقابل ١٣,١% للذكور .

ان ارتفاع معدلات البطالة بالنسبة للإناث يشير الى انصراف المرأة للزواج وتربية الاولاد وادارة امور المنزل ، رغم حصولها على تحصيل دراسي يسمح لها بالدخول الى سوق العمل .

**الجدول(٥)**
**معدل البطالة بحسب التحصيل الدراسي**

| التحصيل الدراسي | ذكور | اناث | الاجمالي |
|---|---|---|---|
| بدون شهادة | 17.0 | 14.6 | 16,4 |
| ابتدائية | 14.7 | 17.3 | 15.0 |
| متوسطة | 12.0 | 34.1 | 14.2 |
| اعدادية | 12.3 | 30.1 | 15.2 |
| دبلوم | 12.5 | 18.5 | 14.6 |
| بكالوريوس | 13.1 | 23.5 | 16.1 |
| دبلوم عالي | 3.0 | 11.4 | 5.3 |
| ماجستير | 8.1 | 9.2 | 8.4 |
| دكتوراه | 1.9 | 6.2 | 2.7 |
| اخرى | 25.0 | 9.7 | 21.4 |
| المجموع | 14.33 | 19.64 | 15.34 |

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، نتائج التشغيل والبطالة في العراق ،٢٠٠٩ ، الجدول (٣-٤١٣) ، ص٥٥

**الشكل (٦)**
**معدلات البطالة بحسب المستوى التعليمي**

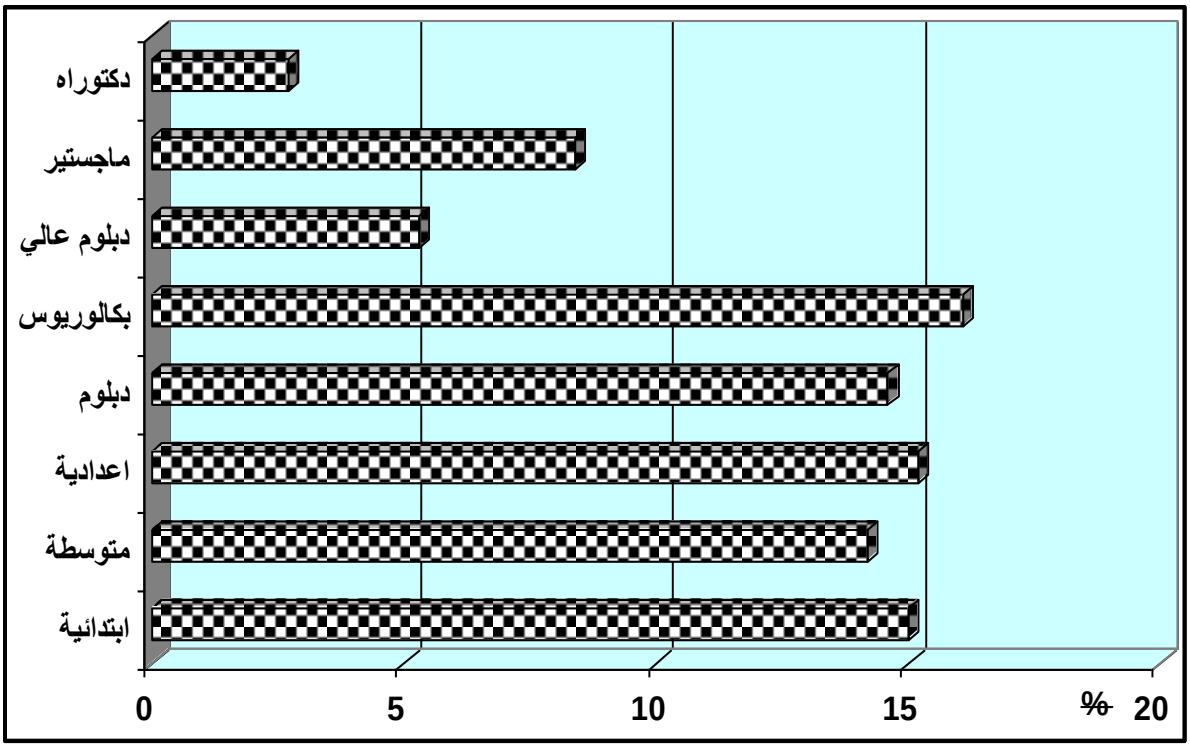


**المصدر :الجدول (٥)**

**العوامل المساعدة على تفاقم البطالة**

١- تفاقمت البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، لاسيما بعد قرار حل الجيش العراقي الذي كان يستوعب أكثر من ٦٠٠ ألف شخص متطوع إضافة إلى نحو ٢٥٠ إلف جندي ضمن منظومة التجنيد الالزامي تستغرق خدمتهم في الجيش لمدة سنتين أو أكثر ، الامر الذي يؤخر هذه الفئة من الدخول إلى سوق العمل للمدة التي تخدمها في الجيش .

٢- ارتفاع معدل الزيادة السكانية في جميع المحافظات العراقية ،إذ تكفي الإشارة إلى انه في عام 1934 بلغ عدد سكان العراق حوالي 3.38 مليون نسمة .وفي عام 1947 بلغ عدد السكان 4.82 مليون نسمة ، ثم ارتفع عام 1957 إلى 6.5 نسمة . وفي عام 1977 بلغ عدد السكان حوالي 12 مليون نسمة ، أي أن الزيادة السكانية خلال ربع قرن بلغت حوالي 7 ملايين نسمة . وفي عام

1997 وصل عدد السكان إلى حوالي 22 مليون نسمة ، مما يعني أن عدد السكان تضاعف اثنتي عشرة مرة خلال القرن العشرين . وعلى الرغم من عدم تنفيذ التعداد المقرر منذ عام 2007 ، إلا أن نتائج عمليات الترقيم والحصر التي نفذت قدرت عدد السكان عام 2009 بنحو 31.6 مليون نسمة ، ولاشك ان ارتفاع معدلات النمو السكاني يتطلب زيادة في فرص العمل ، فضلا عن زيادة معدلات الانفاق الاستهلاكي وبشكل يوازي معدل زيادة السكان .

٣- يمتاز الهرم السكاني في العراق باتساع قاعدنه ، مما يشير الى ازدياد معدلات الخصوبة وبالتالي فان اغلب السكان يقع خارج قوة العمل ، مما يزيد من معدلات الاعالة ومن ثم وجود حاجة ملحة لخلق فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد الى سوق العمل ، ويظهر وجود ارتباط بين ارتفاع معدل البطالة في العراق وارتفاع معدلات الخصوبة فمحافظة ذي قار التي تعد الاولى في ارتفاع معدلات البطالة سجلت مناطق الاهوار فيها اعلى معدل للخصوبة في عام ٢٠١٠ على مستوى العراق والدول العربية.

٤- يمتاز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصادا خدميا (اذا ما استبعدنا القطاع النفطي) ، اذ يساهم قطاع الخدمات بنسبة (٢٢%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لاتتجاوز (١,٥%) فقط ، وان مساهمة القطاع الزراعي لا يتجاوز (٦,٥%) علماً بأن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى (٧٠%) وهو قطاع لا يساهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية ، إلا بنسبة منخفضة لا تتجاوز في أفضل الأحوال (٢%) منها ، وهذا يعني ان (٩٨%) من قوة العمل توجد في قطاعات لا تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (٣٠%) . ولاشك ان قطاع الخدمات الهامشية له تأثيرات سلبية على تكوين وتركيب سوق العمل العراقية والقدرة على التوظيف والاستخدام المنتج حيث ان

(٥٠%) من العاملين في قطاع الخدمات يعملون في خدمات هامشية قليلة الدخل .

٥- انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لفئة السكان في سن العمل 15-64 سنة على الرغم من ارتفاع نسبتها ضمن التوزيع النسبي لإجمالي السكان .

٦- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب تحديدا ، ومن الذين اكملوا دراستهم الجامعية ، فضلا عن ارتفاع نسب البطالة بين الاناث مقارنة بالذكور بسبب ضعف سياسة التشغيل ، فضلا عن تركز قوة العمل في الأنشطة غير السلعية على حساب الأنشطة السلعية مما أدى الى تضخمها.

٧- عدم تلائم مخرجات التعليم مع حاجة السوق ، ووجود ميل واضح للمهن الادارية والمكتبية على حساب المهن الفنية والانتاجية مما ادى الى تركز الايدي العاملة في جانب ونقصها في جانب اخر .

٨- توقف معظم المصانع والأنشطة الاقتصادية الانتاجية التي كانت تستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة . اما الوضع الأمني والسياسي فهو الاخر قد خلق بيئة غير سليمة وطاردة للاستثمار .

٩- ارتفاع نسب التضخم وتدني مستويات المعيشة وتفشي الفقر بسبب الإصدار النقدي الجديد والسياسات الخاطئة للنظام السابق ، والمتمثلة بإهمال القطاعات الانتاجية وتسخير الموارد النفطية لتمويل الحروب والصناعات الحربية .

**الاستنتاجات**

١- تبين من خلال البحث ان مستويات البطالة لم تظهر في العراق بمستوياتها الحالية واثارها الخطيرة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم فمعدلاتها لم تتجاوز ٤ % ، وهو امر يعزى الى ما شهده البلد من ظروف التجنيد الالزامي وبالتالي فان فرص العمل في القطاعين الخاص

والعام كانت اكثر مما هو متوفر من يد عاملة لذا كانت السوق العراقية تستقطب العمالة العربية كالعمالة المصرية بالدرجة الاولى .

٢- تتباين معدلات البطالة في العراق في ضوء المعايير المستخدمة في القياس حيث صيغ السؤال المتبع في المسح بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية الذي يصنف الشخص الذي عمل بأجر ولو ساعة واحدة في الأسبوع السابق للمسح غير عاطل ، وهذا الامر ادى الى اتخفاض معدلات البطالة في البلاد بعد عام ٢٠٠٥ .

٣- تبين ان معدلات البطالة في العراق اتخذت شكلا تنازليا مع تقدم الفئات العمرية ، فقد بلغ اعلى معدل لها ضمن الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة ،حيث بلغ ٣٤,١٢% ، ويستمر انخفاض معدلات البطالة في فئات العمر اللاحقة ليسجل ادنى حد له ضمن الفئة ٦٠-٦٤ سنة بمعدل ٤,٦٣ %، علما ان معدلات البطالة تكاد تكون متقاربة ضمن فئات العمر ٣٥-٦٤ سنة فهي تنحصر بين ٨-٤% .

٤- يبدو ان الاستقرار الامني والاقتصادي الذي عاشته المحافظات الشمالية (السليمانية ، دهوك، اربيل) منذ تسعينيات القرن الماضي قد ساهم في انخفاض معدلات البطالة فيها ، ولكن المثير للانتباه ان هناك بون واسع في معدلات البطالة بين الذكور والاناث ، اذ ترتفع معدلات بطالة الاناث لدرجة كبيرة مقارنة بالذكور

٥- ان التحليل الجغرافي لواقع البطالة في العراق يظهر تباينا كبيرا لأسباب تتعلق بالنشاط الاقتصادي السائد فمحافظة ذي قار التي سجلت المرتبة الاولى في معدل البطالة تليها محافظة المثنى ثم محافظة نينوى ، في حين سجلت العاصمة بغداد ادنى المستويات . وهذا يتطلب من الحكومة إعادة تخصيص الموارد باتجاه المحافظات التي ترتفع فيها نسب البطالة .

٦- ان معدلات البطالة تتباين بحسب التحصيل الدراسي ، اذ ترتفع معدلات البطالة لغير الحاصلين على شهادة لتصل الى مستوياتها الى (١٦,٤%) ،

ويبدأ الانخفاض بشكل طفيف لمستويات الابتدائية والمتوسطة والاعدادية والدبلوم ، لكنها ترتفع مرة اخرى لتسجل اعلى حد لها (١٦,١%) للحاصلين على تحصيل البكالوريوس .

٧- فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بحسب المحافظات العراقية ومنه يتضح ان محافظة بغداد قد استحوذت على اعلى نسبة للعاطلين بلغت ٢٣,٤٥% من اجمالي العاطلين في البلاد ، في حين جاءت محافظة نينوى بالمرتبة الثانية بنسبة ٩,٧٣% من اجمالي العاطلين تلتها البصرة وبابل والسليمانية بالمراتب الثالثة والرابعة والخامسة وبنسب بلغت ٦,٢٤% و ٦,١٩% و٥,٩٩% من اجمالي العاطلين على التوالي .

٨- توصي الدراسة بضرورة اتباع سياسة سكانية رشيدة تاخذ على عاتقها ايجاد موازنه بين الزيادة السكانية والموارد البشرية والطبيعية المتاحة .

٩- توصي الدراسة بضرورة النهوض بواقع المرأة من خلال تبني استراتيجية للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمكينها وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها من خلال تذليل الصعوبات والمعوقات الاجتماعية .

١٠- تسهم التنمية الريفية المتكاملة في ايقاف الحراك السكاني المشوه والسكن العشوائي لذا لابد من تبني هذه السياسة والتاكيد على التنمية المكانية للريف ليكون عامل جذب وتوطين لقوة العمل .

**الحلول والتوصيات**

ان معالجة البطالة لا يمكن ان تتم بمعزل عن سياسة اقتصادية اجتماعية شاملة تتناول التغير الهيكلي في البنى الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، حيث يمكن ان تقسم الحلول الى حلول قصيرة الاجل تتمثل بتنويع مصادر الدخل والاستفادة المثلى من واردات النفط واعمار المؤسسات الانتاجية والصناعات الاستخراجية فضلا عن تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة واستصلاح الاراضي الزراعية وتوفير الموارد المائية لها . اما الاجراءات الطويلة المدى فتتمثل بالعمل على زيادة المدخرات المحلية من خلال تشجيع الادخار والتقليل

من الاستهلاك وتحويل مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص المحلي او الاجنبي [٣٢]. ويمكن اجمال التوصيات الاتية التي من شانها تخفيف حدة البطالة وكالاتي :

١- تشكيل مجلس أعلى لمعالجة البطالة في العراق يرتبط بأعلى المستويات التنفيذية والتشريعية ، وممثلين عن مختلف الوزارات والهيئات لغرض وضع استراتيجية شاملة اخذه بنظر الاعتبار اجراءات معالجة البطالة وفقا لمستوياتها الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى .
٢- احياء قطاعات مغيبة في برامج التنمية الاقتصادية مثل القطاعات السياحية والصناعية ، لاسيما وان العراق يمتلك مقومات سياحية وعوامل توطن صناعات مختلفة من الممكن ان تستوعب اعدادا كبيرة من الايدي العاملة .
٣- تعد تنمية القطاع الخاص من اهم وابرز مستلزمات القضاء على البطالة وتخفيف وتيرتها ، لان القطاع الخاص يساهم في استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة ، فضلا عن قدرته خلق المنافسة المشروعة بينه وبين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني .
٤- توجيه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات الانتاجية ، والتوسع في انشاء المصانع واعادة تاهيل المتوقف منها .
٥- - دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها لكونها مشاريع كثيفة العمل وتساهم في امتصاص جزء كبير من البطالة . ويتم ذلك من خلال تقديم المنح للعاطلين بحسب مؤهلاتهم العلمية لانشاء مشاريع اقتصادية تساهم في تخفيف حدة البطالة .
٦- - الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويلبي احتياجات سوق العمل . فضلا عن اعتماد قاعدة معلوماتية دقيقة للعاطلين بحسب تراكيبهم التعليمية والعمرية والنوعية والاجتماعية .

٧- يجب دعم القطاعات الاقتصادية التي تستوعب أعدادا كبيرة من قوة العمل كقطاع البناء والإنشاءات وقطاع الخدمات الامر الذي يسهم في استيعاب اعداد اكبر من العاطلين .

٨- توصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في هيكلة النظام التعليمي بشكل متكامل كي يتناسب مع التطورات الاقتصادية وحاجة السوق تلافيا لبطالة الخريجيين التي سجلت نسبا كبيرة في العراق مقارنة بالفئات الاخرى .

**المصادر والهوامش**

---

(١) مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 ، ص183

(٢) عبد الرحمان يسرى أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004 ، ص205 .

(٣)Office For National Statistics (2010), How Exactly Is Unemployment Measured, August, P.5.

(٤) باسم عبد العزيز العثمان وحسين عليوي ناصر الزيادي ، الجغرافية الاجتماعية مبادئ واسس وتطبيقات ، دار دجلة للنشر ، الاردن ،٢٠١٤، ص٣٢١

(٥) عاطف عبد الفتاح عجوة ، البطالة في العالم العربي وعلاقاتها بالجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض ، ١٩٨٠، ص١٥

(٦) احمد حويتي واخرون ، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، مكتبة الملك فهد أثناء النشر ،الرياض ، ١٩٩٨ .

(٧)Raphael R. and Winter-Ember R. (2001), Identifying the effect of unemployment on crime, Journal of law and economic, XLIV, p. 259.

(٨) صادق مهدي السعيد ، العمل وتشغيل العمال والسكان من القوى العاملة ، مطبعة المعارف ، بغداد ،١٩٧٤ ، ص٢٢٩

(٩) الأمم المتحدة ، مجلة العمل الدولية ، قاموس مصطلحات العمل ، العدد ٥٨ ، ،١٩٩٤، ص ٢١٦.

(١٠) المصدر نفسه ، ص٣٧

(١١) الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ ، جدول (٤) ، ص ١٦٨

(١٢) منظمة العمل العربية ، التقرير العربي الاول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة

في الدول العربية ، القاهرة ، تموز ٢٠٠٨

(١٣) عبد الجبار الحلفي ، الاقتصاد العراقي –النفط ،الاختلال الهيكلي – البطالة ، مركز العراق للدراسات ، العدد(٣٠) ، ٢٠٠٨

(١٤) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤ ،٢٠٠٩ ، ص٣٦

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية تقرير التنمية الإنسانية العربية، طبع شركة كركي للنشر، بيروت، ٢٠٠٩ ،ص١١

(١٦) منظمة العمل العربية ، التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، القاهرة ، تموز ٢٠٠٨ ، ص٦٣-٦٤

(١٧)Eurostat Press Office(2013), Selected Principal European Economic Indicators

(١٨) حسن لطيف واخرون البطالة في العراق ، المظاهر والآثار وسبل المعالجة ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢١، ٢٠٠٩ ، ص ١١٣

(١٩) الجهاز المركزي للإحصاء ،مسح شبكة معرفة العراق، واقع سوق العمل العراقي ،٢٠١١

(٢٠) المصدر نفسه

(٢١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤ ،٢٠٠٩ ، ،ص٣٦

(٢٢)Gregory. N. M, (2006), " Macroeconomic ", De Boeck, Paris, 3 eme edition, p 42

(٢٣)United Nations Integrated, Water Task Force for Iraq, Managing Change in the Marshlands: Iraq's Critical Challenge, White Paper, 2011

(٢٤) حسين عليوي ناصر الزيادي ، توزيع السكان في مناطق اهوار جنوبي العراق للمدة ١٩٧٧- ٢٠٠٧ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS ) ، مجلة كلية التربية ، جامعة ذي قار ، العدد ٣ ، ٢٠١١ .

(٢٥) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق إطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٧ .

(٢٦) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء السكاني (بيانات غير منشورة ) ، ٢٠١٢.

(٢٧)U.N.Methods of Analyzing census Data on Economic Activities of the Population , New York , 1986 . P.51

[٢٨] حسين عليوي ناصر الزيادي ، نمو السكان وتوزيعهم في اهوار محافظة ذي قار للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد ) ، مجلة آداب ذي قار ، العدد ٣ ، ٢٠١١

[٢٩] فوزي سهاونة وموسى عبودة سمحة ، جغـــرافية الســكان ، مراجـــعة وإشراف فوزي ســهاونة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص٥٩

[٣٠] مؤيد زيدان خلف العلواني ، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ،٢٠٠٩ ،ص٥٧.

[٣١] عبد العزيز الجلال ، تربية اليسر وتخلف التنمية ، مدخل الى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية ، سلسلة عالم المعرفة ، الجزء ( ١ ) ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص١٢٦ .

[٣٢] عيادة سعيد حسين ، البطالة في الاقتصاد العراقي اسبابها وسبل معالجتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(٤) ، العدد(٨) ،٢٠١٢، ص٩٧-٩٩